وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الـــمـــوضـــوع:

واقع تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

-دراسة مجموعة من المؤسسات ببرج بوعريريج-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية تخصص: محاسبة وجباية

من إعداد الطالبتين:
* بن وعلي جوهرة* سلطاني عادل
* بن فرج وفاء

تحت إشراف:

2021-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروالتقدير

الشكر والحمد الله عزو جل

الذي أمدنا بالقوة والصبر وأنار عقولنا وثبت خطانا حتى وصلنا الي مبتغانا وأنجزنا

مذكرة تخرجنا، فالحمد له حمدا كثيرا، اعترافا بالفضل لذويه

وعملا بقوله تعالى:"هل جزاء الاحسان الا الاحسان"

يجب علينا أن نجزل الثناء ونسدي الشكر والتقدير الى الأستاذ والتقدير الي الأستاذ الفاضل:

سلطاني عادل الذي سدد خطانا على طريق البحث بتوجيهاته وسديد رأيه ونصائحه

العلمية التي لا تقدر بثمن وكان لي خير رفيق ومرشد في هذا الدرب.

كما نتقدم بجزيل الشكر الكبير للأساتذة الافاضلفنحن مدينون لهم بالفضل العظيم.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام الي كل من قدم لنا المساعدة من قريب

وبعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وختم كلامنا هذا بحمد الله الذي منحنا نعمة العلم والبصيرة، ونر جوا منه التوفيق في هذا

العمل وفي مستقبلنا انشاء الله

الإهداء

الى روح عنوانها كياني وموقعها قلبي ونفسها فؤادي
ملاكي في الحياة الى معنى الحب وحنان والى معنى الحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر
الوجود الى من كان دائها سر نجاحي الى اغلي الحبايب
امي الحبيبة
الى من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد
طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد
والدي العزيز
الي من شاركني حضن والدتي، الجزء الاخر مني اخي العزيز
الي نور عيوني خالي عزيز غالي
الي استاذي العزيز واشكره جميل الشكر والتقدير
والي جميع اقارب واحباب
والى جميع دفعتي والأصدقاء خاصة صديقتي الغالية وفاء والأحباب في كل مكان
الي كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء لي واخرون
سأحفظهم في ذاكرتي ما حييت
الي كل من يتصفح المذكرة الأن

جوهرة

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى التي حزنت لنفرح، وبكت لنبتسم، إلى التي قلت وقلت فلن نفيها

بعص ديننا:أمي .....

أبقاها الله تاجا فوق رؤوسنا وطودا شامخا يدفعنا إلى المعالي ،وسيحفزنا إلى مزيد من التألق

إلى من قال في حقه المعلم الأكبر:أنت ومالك لأبيك رمز العزة والتضحية،الذي

تعب لنرتاح وشقي لنسعد.

الذي تعلمنا في مدرسة كيف تكون الهمم العالية،والنفوس السامية،الذي كان مربيا وصديقا : أبي الغالي ..... حفظه الله ورعاه .

إلى من تقاسموا معي الأحزان قبل الأفراح، وكانوا نموذجا للعائلة المتحابة المتآلفة.

إخوتي الأعزاء: محمد،حسام،هشام،منى.

وإلى الصديقة الغالية بن وعلي جوهرة

وشكرا للأستاذ عادل سلطاني الذي كان لنا السند في إتمام بحثنا العلمي

والحمد لله والشكر لله في توفيقنا في هذا العمل

وفاء

ملخص:

هدفت الدراسة الى بحث واقع تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية بالجزائر باعتبار تسيير الخطر الجبائي واحد من العوامل الحاسمة في التحكم في تكاليف المؤسسة الجبائية بصفة خاصة بالتالي التكاليف الكلية بصفة عامة. وقد اعتمدنا لغرض هذا الموضوع المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالخطر الجبائي ثم عملية تسييره، كما قمنا باجراء استبيان بمجموعة من المؤسسات الناشطة ببرج بوعريريج لفحص مدى اهتمام تلك المؤسسات بتسيير الخطر الجبائي ومدى تحقق مصادر الخطر الجبائي بها.

وقد توصلت الدراسة الى أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة لتسيير الخطر الجبائي للمؤسسة في التحكم في تكاليفها الا ان المؤسسات الناشطة ببرج بوعريريج لاتولي اهمية كبيرة لتسييره للعديد من الاسباب.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، الخطر الجبائي، تسيير الخطر الجبائي، مصادر الخطر الجبائي.

summary:

The study aimed to examine the reality of managing the fiscal risk in the economic institution in Algeria, considering the management of the fiscal risk as one of the decisive factors in controlling the costs of the fiscal institution in particular, and consequently the total costs in general. For the purpose of this topic, we have adopted the descriptive and analytical approaches, by addressing the most important concepts related to the tax risk and then the process of its management. We also conducted a questionnaire for a group of active institutions in BordjBouArreridj to examine the extent to which these institutions are interested in managing the tax risk and the extent to which sources of tax risk are realized.

The study concluded that despite the great importance of managing the tax risk of the institution in controlling its costs, the institutions active in BordjBouArreridj do not attach great importance to its management for many reasons.

Keywords: fiscal management, fiscal risk, fiscal risk management, sources of fiscal risk.

العنوان	الصفحة
شكروتقدير.....	
الاهداء.....	
ملخص.....	
قائمة المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
مقدمة.....	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري حول واقع تسيير الخطر الجبائي فبي المؤسسة الاقتصادية بالجزائر	
تمهيد.....	10
المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية بالجزائر.....	10
المطلب الأول: تعريف التسيير الجبائي	10
المطلب الثاني: أهداف التسيير الجبائي	11
المطلب الثالث: خصائص التسيير الجبائي.....	14
المبحث الثاني: ماهية الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية بالجزائر	16
المطلب الأول: تعريف الخطر الجبائي	16
المطلب الثاني: مظاهر الخطر الجبائي	17
المطلب الثالث: مصادر الخطر الجبائي	19
المطلب الرابع: تسيير الخطر الجبائي	20
خلاصة الفصل.....	24
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لواقع التسيير الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية بالجزائر	
تمهيد:.....	26
المبحث الأول: منهجية الدراسة.....	27
المطلب الأول: بيانات الدراسة.....	27

الفرع الأول: بيانات ثانوية..... 27
الفرع الثاني: بيانات أولية..... 27
المطلب الثاني: قائمة الاستبيان..... 27
الفرع الأول: مراحل اعداد الاستبيان..... 27
الفرع الثاني: هيكل الاستبيان..... 27
المطلب الثالث: محتوى الاستبيان وأسلوب تحليله..... 27
الفرع الأول: محاور الاستبيان..... 28
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المعتمدة في الدراسة..... 29
المبحث الثاني: عرض أداة الدراسة واختبار مصداقيتها..... 29
المطلب الأول: عرض أداة الدراسة وحدودها..... 29
الفرع الأول: عرض أداة الدراسة..... 29
الفرع الثاني: حدود الدراسة..... 30
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة..... 30
الفرع الأول: تصنيف افراد حسب متغير الجنس..... 30
الفرع الثاني: تصنيف افراد حسب متغير السن..... 32
الفرع الثالث: *تصنيف افراد حسب متغير المؤهل العلمي*..... 33
الفرع الرابع: تصنيف الأفراد حسب متغير الخبرة المهنية..... 34
المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان..... 35
المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لنتائج الاستبيان..... 37
المطلب الأول: التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة بواسطة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري..... 37
الفرع الأول: التحليل الاحصائي الوصفي للمحور الأول..... 37
الفرع الثاني: التحليل الاحصائي الوصفي للمحور الثاني..... 40
خلاصة الفصل:..... 42
خاتمة..... 45
قائمةالمراجع..... 48

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول أ:	يوضح مقياس ليكارت خماسي.	28
الجدول ب:	يوضح احصائيات الاستثمارات الموزعة.	30
جدول01	توزيع الافراد العينة حسب متغير الجنس.	31
جدول02	توزيع الافراد العينة حسب متغير السن.	32
جدول03	توزيع الافراد حسب المؤهل العلمي.	33
جدول04	توزيع الافراد حسب الخبرة.	34
جدول05	اختبار ثبات أدوات القياس بالاستخدام معامل الفا كرونباخ.	35
جدول06	اختبار صدق أدوات القياس لمتغيري الدراسة.	36
الجدول ا:	يوضح مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.	37
جدول07	تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور الأهمية المعطاة للتسيير الجبائي.	38
جدول08	تحليل اتجاهات اجابات عينة الدراسة لمحور تقييم مصادر الخطر الجبائي.	40

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الجنس	31
02	السن	32
03	مؤهل العلمي	33
04	الخبرة	34

- دراسات سابقة:

دراسات سابقة عن وافع تسيير الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

1: **دراسة سهام كردودي-حكيمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15 ديسمبر 2018.**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على عينة من القائمين على الإدارة في ثلاثة مؤسسات اقتصادية بولاية بسكرة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

أهمها أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بطريقة ضمنية وليست علمية، وأن له دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر القائمين على إدارة هذه المؤسسات.

*من خلال هذه الدراسات تطرقنا:

دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تعرفنا علي ماهية التسيير الجبائي والأداء المالي وكذلك الاطار العملي للدراسة.

2: **دراسة كويدمي محمد أمين ومداحي عثمان دور التدفق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة.**

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور عملية التدقيق الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية، وإبراز أهم مصادر هذه المخاطر، من خلال إجراء دراسة على شركة ذات مسؤولية محدودة ذات طبيعة إنتاجية وتجارية. حيث يهدف التدقيق الجبائي لفحص الوضعية الجبائية للشركة عبر التحقق من كيفية حساب الضريبة ومدى احترام جميع المعايير والقواعد الضريبية، ليتم استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف للشركة في المجال الجبائي، ومن ثم حمايتها من المخاطر والعقوبات الممكن أن تتعرض لها من طرف السلطة الضريبية، وقد تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في دراسة الحالة.

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج :

من أهمها أن قيام المؤسسة الاقتصادية بالتدقيق الجبائي بشكل دوري يجنبها الوقوع في الكثير من المخاطر الجبائية التي قد تؤثر سلبا على وضعيتها المالي.

ومن خلال هذه الدراسات تطرقنا الي:

ماهية التدقيق الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة لشركة ذات مسؤولية محدودة

3: **دراسة لعباسي صابر. شعوبي محمود فوزي،أثر التسيير الجبائي علي الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة – الجزائر، مجلة الباحث، العدد12/**2013

نهدف من هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية، ومحاولة الإستفادة من جميع الإمتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وقوانين الإستثمار. بالإضافة إلى توضيح أهمية التسيير الجبائي وحدوده، وأهم أدواته المتمثلة في الوظيفة الجبائية التي أصبحت تبحث في كيفية الإستفادة من جميع التطورات التي شهدها علم التسيير. ويكمن الهدف الأساسي لهذا التسيير في أثره على الأداء المالي للمؤسسة، ذلك أنّ كُل أثر جبائي يُقابله أثر مالي وبالتالي التّأثير على: التوازن المالي، القرارات المالية، قيمة المؤسسة،...إلخ.

كما تم الوصول الي مجموعة من النتائج: أن التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على المؤشرات المالية لعينة الدراسة.

ومن خلال هذه الدراسات تطرقنا الي:

التسيير الجبائي ومقوماته في المؤسسة الاقتصادية

وأليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

قياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

04: دراسة لأميرة فتحة،دور المراجعة الجبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة شركة مطاحن الأوراس – باتنة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الجبائية كوسيلة لتفعيل عملية التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المراجعة الجبائية تسمح بالحصول على مؤشرات حول حجم المخطر الجبائي الذي تتعرض له المؤسسة.

وتم التوصل الي نتائج منها:

بالإضافة إلى أنها تسعى للتحقق من انتظام وفعالية التسيير الجبائي بهدف تجنيب المؤسسة الاقتصادية مخاطر جبائية يمكن أن تؤثر سلبا على وضعيتها المالية، وبالتالي يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة.

ومن خلال هذه الدراسات تطرقنا الي:

ماهية المراجعة الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية التسيير الجبائي واستراتيجياته

أهمية المراجعة الجبائية كألية لتحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية

06- دراسة صالح حميداتو،سارة ميسي الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة ،مجلة التنمية الاقتصادية 2019 .

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الخطر الجبائي الذي تتعرض له المؤسسة الاقتصادية على دورها الاقتصادي، وذلك من خلال توضيح ماهية المخاطر الجبائية التي تتعرض لها ومصادر هذه المخاطر. قام الباحثان بتحليل انواع المخاطر و توضيح مصادرها، والتي تتمثل في مخاطر عدم الانتظام الضريبي و مخاطر الخيارات الضريبية الخاطئة أو التي تم الاخلال بشروط الاستفادة منها .

وتم التوصل الى نتائج منها:

توصل الباحثان إلى أن العبء الضريبي يؤثر على استثمارات المؤسسة وتوازنها المالي، وبالتالي على دورها الاقتصادي و استمراريتها.

ومن خلال هذه الدراسات تطرقنا الى:

ماهية وتقييم الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة.

الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي الجبائي للمؤسسة.

مقـــدمة

لقد فرضت كثافة العولمة في السنوات الاخيرة منافسة شرسة بين منظمات الاعمال، الامر الذي جعلها تكثف البحوث والدراسات للوصول الي ما من شأنه ان يضمن لها بقاءها، ويعد التحكم في التكاليف عاملا حاسما في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات، وتعد التكاليف الجبائية جزءا مهما من التكاليف الكلية للمؤسسة، لذلك فالتحكم في التكاليف الجبائية سيكون عاملا داعما في تحقيق هدف البقاء.

ويندرج التحكم في التكاليف ضمن ما يعرف اليوم بالتسيير الجبائي الذي يعتبر عملية ادارة العامل الجبائي في المؤسسة من خلال استغلال المزايا الجبائية من جهة وتجنب الوقوع في الاخطاء الجبائي التي تعرض المؤسسة للعقوبات والغرامات من طرف ادارة الضريبية، وهذا مايعرف بالخطر الجبائي . ويعد الخطر الجبائي من اهم الاخطار التي قد تتعرض لها المؤسسة سواء بطريقة متعمدة أو غير متعمدة نتيجة أسباب خارجية عن نطاق المؤسسة، وتختلف الأخطار الجبائية حسب اختلاف مصادرها التي تعدد، فمنها ماهو ناتج عن ضعف تسيير، ومنها ماهو ناتج عن تعقد النظام الضريبي واخرى ناتجة عند تجدد النظام الضريبي.

لذلك فإن تسيير الخطر الجبائي يعتبر ضرورة لابد منها من أجل تجنب التكاليف الاضافية التي لا تخدم هدف البقاء والاستمرارية، وإن تسيير الخطر الجبائي يتم من خلال سد مصادره المتعددة بإجراءات معينة.

1- إشكالية البحث:

مما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع تسيير الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

يمكن تجزئة الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي الأهمية المعطاة للتسيير الجبائي من طرف اهم المؤسسات الناشطة ببرج بوعريريج؟

-هل مصادر الخطر الجبائي محققة بأهم المؤسسات الناشطة ببرج بوعريريج؟

2-فرضيات البحث:

قصدتحليلودراسةهذاالموضوعومحاولةالإجابةعلىإشكاليتهيمكنصياغةالفرضياتللبحث كالتالي:

- ان المؤسسات الناشطة ببرج بوعريريج لا تعطى أهمية للتسيير الجبائي.

-ان المؤسسات الناشطة ببرج بوعريريج معرضة للخطر الجبائي باعتبار تحقق مصادره بها.

3- أسباب اختيارموضوع الدراسة:

- الأسباب الموضوعية:

- حاجة المؤسسات الاقتصاديةالجزائرية لمواجهة الخطر الجبائي.

- إظهار مخاطر عدم تطبيق المؤسسة للالتزاماتالجبائية.

- اهتمام كثير من مسيريالمؤسسات بالتسيير الجبائي للمؤسسة.

- الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للبحث في هذا الموضوع وكذا التخصص.

- وجود خلفية نظرية لموضوع جباية المؤسسات المدرج ضمن كمقياس ضمن اختصاصنا.

- الرغبة في اكتشاف الواقع الجبائي الذي يخضع لقوانين وتشريعات صارمة يصعب الاجتهاد فيها وسهل تطبيقها وتسييرها باعتبارها كمسلمات قانونية.

4- أهمية الدراسة:

- إبراز أن التسيير الجبائي الأمثل هو الذي يمكن المؤسسة من التحكم في الخطر الجبائي

- كون التسيير الجبائي الأمثل يلعب دورا فعالا في تخفيض التكاليف الجبائية للمؤسسة وبالتالي تفادي الخطر الجبائي

- توعية المؤسسات بإدارة المخاطر الجبائية وإدراجها ضمن وظائف التسيير

5- أهداف الدراسة:

- محاولة دراسة واقع تسيير الخطر الجبائي في الواقع العملي للمؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمته في توسيع نشاطها

- توضيح ماهية التسيير الجبائي ودوره فالمؤسسة

- التعرف على أهم مواطن ومصادر الخطر الجبائي من أجل معالجتها

6- منهج الدراسة:

وقصد إعطاء صورة واضحة على معالم الدراسة ولمعالجة اشكالية البحث والتي هي محل الدراسة فمن خلال المعالجة العلمية والموضوعية سنعتمد في دراستنا هذه على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال تقديم مفاهيم تتعلق بالتسيير الجبائي واخرى تتعلق بالخطر الجبائي، كما ندعم الدراسة باستبيان يتم اجراؤه على مجموعة من مؤسسات برج بوعريريج.

7- وسائل جمع البيانات:

في اطار معالجة اشكالية الدراسة وللإحاطة بموضوع الدراسة اعتمدنا على وسائل كانت المواد الأولية لبناء هذا البحث ومنها :

ـ المسح المكتبي :بالاطلاع على الكتب ،والمقالات والوثائق الرسمية والمدخلات أي بما يخدم الموضوع

ـ الاستبانة:وكانت مع مجتمع عينة الدراسة باستجابة افراد العينة المنتقاة واعتماد نتائج الاستبيان في إعطاء

دراسة موضوعية أكبر فائدة من خلال الاجابات على محاور الاستبيان وإلى تجسيد رأي أفراد العينة.

وسائل جمع البيانات:

في اطار معالجة اشكالية الدراسة وللإحاطة بموضوع الدراسة اعتمدنا على وسائل كانت المواد الأولية لبناء هذا البحث ومنها:

ـ **المسح المكتبي**:بالاطلاع على الكتب،والمقالات والوثائق الرسمية والمدخلات أي بما يخدم الموضوع

ـ **الاستبانة**:وكانت مع مجتمع عينة الدراسة باستجابة افراد العينة المنتقاة واعتماد نتائج

الاستبيان في إعطاء دراسة موضوعية أكبر فائدة من خلال الاجابات على محاور الاستبيان وإلى تجسيد رأي أفراد العينة.

8- صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع التي تخدم موضوع الدراسة.
- عدم تعاون بعض أفراد عينة الدراسة بالمشاركة من خلال اجاباتهم لإعطاء رأيهم .
- افتقار المؤسسات لمصلحة خاصة بالتسيير الجبائي
- عدم تعاون المؤسسات لإجراء دراسة حالة تطبيقية

9. تقسيمات البحث:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين اثنين.

- الفصل الأول:تناولنا في الفصل الأول مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول ماهية التسيير الجبائي،أهداف التسيير الجبائي ،خصائص التسيير الجبائي،أما المبحث الثاني يتضمن أربع مطالب،تناولنا فيهم تعريف الخطر الجبائي ،مصادر الخطر الجبائي ،مظاهر الخطر الجبائي،تسيير الخطر الجبائي.

- **الفصل الثاني:**فهو عبارة عن دراسة ميدانية عن طريق الاستبيان بتحليل نتائجه واختبار فرضياته.

الفصل الأول

الاطار النظري حول واقع تسيير الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تمهيد:

لكي تتمكن المؤسسة من تأدية الدور الذي وضعت من أجله، لابد من حسن تسيير وتنظيم، ومن هذا المنطق اذا كان نجاح المؤسسة مرتبط بمجال النشاط التي اختارته وبإمكانياتهاالتسيرية، فان معرفة الجوانب القانونية والمحاسبية و المالية وخاصة الجبائية منها لا يقل أهمية لأنها عامل مهم جدا في نجاح المؤسسة و تطورها واستمراريها.

ومن هذا نشأ التسيير الجبائي الذي يعتبر غير واضح المعالم لدى أغلب المؤسسات التي لاتزال تتعامل مع الضرائب كمعطى يجب الخضوع له ولم تدرك المؤسسات بأن الضرائب من المعطيات قابلة للتحكم كأحد محددات اتخاذ القرار في المؤسسات سواء على المدى الطويل أو المتوسط أو القصي

المبحث الأول: ماهية تسيير الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

إن للجباية أهمية كبيرة في حياة المؤسسة من حيث كونها تشكل عبئا يؤثر على الوضع المالي لها, لذا فعلى المؤسسة أن تستعمل أقصى الوسائل لتسيير أحسن لجبايتها, والاستفادة من مزايا التشريع الجبائي الذي لا يكتفي بوضع الالتزامات الجنائية والعقوبات المقررة نتيجة لعدم الإيفاء بهذه الالتزامات فقط, بل يترك للمؤسسة العديد من الخيارات والامتيازات للوصول إلى ربط علاقة جيدة مع الإدارة الجنائية, وتقليص العبء الضريبي إلى حد أدنى.

المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي

تعددت مفاهيم التسيير الجبائي ومن أهم التعاريف التي تناولت هذا الموضوع نذكر:

التعريف الأول: التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي ويقصد بها ادراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي وتقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى وذلك من خلال قدرتها على استغلال الفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، كذلك البحث عن أحسن الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار.[1]

[1] زواشالحواسي، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقي الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14-15أفريل 2009.

التعريف الثاني:حسب "MouricCozian" فإنه يعرف التسيير الجبائي على أنه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. والتسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني والجنائي وعلم التسيير، يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها لذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني.[1]

التعريف الثالث: كما عرفه شولز (Shoolz): " التسيير الجبائي الفعال بأنه الذي يزيد من القيمة الحالية للتدفقات النقدية لشركة ما بعد دفع الضريبة، وهو بذلك يقلل معدلات الضريبة عن القانون، فالمكلف يكيف تصرفاته بالطريقة التي تسمح له بخفض التزاماته[2]، ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف التسيير الجبائي علي أنه ذلك العنصر المهم جدا للوظيفة الجبائية داخل المؤسسات، وهو عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي تتبعها المؤسسة في الحصول علي التدفقات المالية، من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية، من خلال أيضا احترام النصوص التشريعية الضريبية المختلفة، وذلك مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيةكل مؤسسة، ولهذا يصبح التسيير الجبائي وسيلة مهمة جدا في اتخاذ القرارات لدى المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف التسيير الجبائية

يسعى التسيير الجبائي بشكل عام الي تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[3]

- التحكم في العبء الضريبي.
- تحقيق الأمن الجبائي.
- ضمان الفعالية الجبائية.
- خدمة إستراتيجية للمؤسسة.

1- التحكم في العبء الضريبي:

[1] عباسي صابر، شعوبي محمد فوزي، اثرالتسيير الجبائي علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص117.

[2] منى محمود ادلي، سياسة الحوافز الضريبية، واثارها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، مصر 2006 ، ص516.

[3] نبيلة هبته تسيير الخيارات الجبائية في المؤسسات الجبائية : حالة مؤسسة نفطال حاسي مسعود ،مذكرة ماستر، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص: 43

تشكل الأعباء الجبائية جزء من سعر التكلفة لأي منتج، وعليه فإنها تساهم بشكل مباشر أو غيرمباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج، مما يجعل التحكم فيها مهما للغاية ويتجلى التحكم في الأعباء الجبائية في ثلاث أشكال هى:

-العمل على تخفيض الضريبة.

- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفورات عالية تعزز وضعية الخزينة.

- الرفع من العبء الضريبي من خلال الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي آني وذلك منأجل تحقيق أهداف تسييرية معينة مثال ذلك عدم حساب الاهتلاك في مستواه الأقصى المسموح به قانوناوذلك بهدف توزيع الأرباح.

ان ظروف المؤسسة هي التي تحدد شكل التحكم في العبء الضريبي فالمؤسسة التي تمر بمرحلة نمو سيكون هدفها الأساسي هو التخفيض من الضريبة بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تبحث في تحسين صورتها اتجاه البنوك والمساهمين من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للربح.[1]

2-تحقيق الأمن الجبائي:[2]

يتحقق الأمن الجبائي عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية تجاه الضريبة بحيث لا يكون هناك أيتخوف من أي عملية رقابية قد تقوم بها إدارة الضرائب للتأكد من عدم وجود مخالفات أو إخلال بالالتزامات الجبائية للمؤسسة.

يشكل تسيير الخطر الجبائي الهدف الأول للتسيير الجبائي إذ أنه من غير المنطقي أن يشغل المسيرالجبائي نفسه بالبحث عن التركيبات القانونية المعقدة من أجل التخفيف من العبء الضريبي دون أن يكونبإمكان المؤسسة أن تتعامل بالشكل المطلوب مع جباية العمليات الجارية التي تقوم بها.

من بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من أجل ضمان أمنها الجبائي هو تطور مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تتمكن من:

- تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة.

---

[1] راضية بن بزة، اثر الاستراتيجية الجبائية علي المؤسسات -قطاع الخدمات- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SSA) المديرية الجهوية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 98-99.

[2] محمد عادل عياض، مرجع سابق ذكره، ص: 7.

-تحديد الإستراتيجيةالجبائية للمؤسسة وتقييمها.

- تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء فعالية التسيير الجبائي.

3-الفعالية الجبائية:

تعتبر الفعالية هي القدرة على تحقيق الأهداف، فالكفاءة تعتر مدى حسن الموارد المتاحة، الأمر الذي يلازم بين الفعالية والكفاءة بما أن الاستخدام الجيد للموارد يساهم في تحقيق الأهداف، حيث أن الفعالية الجبائية هي مدى تحقيق الأهداف من وراء فرض الضريبة وكذا القدرة على التوفيق بين أهداف الضريبة (المالية، الاقتصادية، الاجتماعية)، والتي عادة ما تتعارض فيما بينها ويكون ذلك بتحقيق الإيرادات المهمة دون المساس بالمستوى المعيشي للمكلف والإضرار بالمنفعة العامة، ولأن التوفيق المطلق بين الأهداف يصعب إدراكه فإن الفاعلية تكمن في أقصى قدر من التناسق الذي يمكن حدوثه بين الأهداف.

ومن أهم شروط نجاح الضريبة:

*من حيث التشريع الضريبي: يجب أن يخلو النظام الضريبي من الثغرات التي تسمح بالتهرب الضريبي.

*من حيث الإدارة الضريبية: فالإدارة تعتبر الجزء الوسيط بين الخزينة ودافعي الضرائب

* من جهة الممول: يعتمد دوره علي ثقافته الضريبية وقناعته بالعدالة الضريبية.[1]

4-خدمة إستراتيجية المؤسسة:

الإستراتيجية هي الوسائل التي بواسطتها يمكن الوصول إلى أهداف طويلة الأجل التي تنشدها المؤسسة، هذه الوسائل على شكل قرارات وأفعال متعلقة بطريقة استغلال الموارد المتاحة. إن المعطيات الجبائية تتدخل في تحديد الخبرات الإستراتيجية للمؤسسة بحيث تؤخذ محددات اتخاذ القرار الإستراتيجي، فالجباية تلعب دورا هاما في:

-اختيار الشكل القانوني للمؤسسة.

- اختيار المكان الجغرافي للنشاط.

- اختيار أشكال التمويل و العلاقة القانونية بين المؤسسة والهيكل الجديد (فروع تابعة).[1]

[1] نبيلة هبيته، مرجع سابق ذكره، ص : 45.

المطلب الثالث: خصائص التسيير الجبائي

إن تطور المؤسسات واتساع نشاطها وزيادة حدة التنافس بينها وفي ظل بيئة متغيرة، وهو ما يتطلب منهم التكيف مع المتغيرات ومعرفة تطوراتها والاستفادة منها على أحسن وجه حتى تستطيع تعزيز مكانتها في السوق أمام منافسيها. ومن أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها هي تخفيض التكاليف وترشيد النفقات، ولا يتأتى هذا إلا بإتباع سياسة تسييرية ناجعة، لذا يتعين على المسير الجبائي أن يسير جباية المؤسسة بالطريقة التي يضمن من خلالها أحسن الاختيارات وذلك لاتخاذ القرار داخل المؤسسة.

اذن في التسيير الجبائي يتميز بخاصيتين أساسيتين:[2]

الخاصية الأولى: وهي استعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي.

الخاصية الثانية: وهي كونها ناتجة عن قرار طوعي للمكلف بالضريبة.

1- استعمال الوسائل المشرعة قانونية: من خصائص التسيير الجبائي.

استعماله للوسائل المتاحة والمشروعة من طرف التشريع الجبائي.

للتحقيق الوفراتالجبائية للمؤسسة، وهنا لابد من التمييز بين التسيير الجبائي وكل من الغش الضريبي، التهرب الضريبي.

- **الغش الضريبي:** يعرف الغش الضريبي أنه تصرف غير مشروع مثل عدم الاحترام القانون أي القيام بمخالفة مباشرة، وبارادة المكلف، للقواعد الصادرة من الإدارة الضريبية في طريق استخدام طرق غير مشروعة فالانتهاك يكون ارادي و عمديا [3]، وقد يأخذ الغش الضريبي عدة صور منها:[4]

*إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتوجات التي يطبق عليها الرسم علي القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، خاصة مبيعات من دون فاتورة.

---

[1] لطيفة غولة، الوظيفةالجبائية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية تنولت عينة من المؤسسات الاقتصادية بورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص : 53.

[2] محمد عادل عياض ، مرجع سابق ، ص : 4.

[3] نبيلة هبيته ، مرجع سابق ذكره، ص 41.

[4] المادة 193 ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2012.

*تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد عليها عند طلب الحصول اما على تخفيض أو خصم او اعفاء أو استرجاع للرسم علي القيمة المضافة واما الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين.

*القيام عمدا بنسيان تقييد أو اجراء قيد في حسابات أو القيام بتنفيذأو اجراء قيد في الحسابات غير صحيحة ، أو وهمية في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليه في المادتين 09-10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محلها ولا يطبق هذا الحكم على المخالفات المتعلقة بالنشاطات التي تم اقفال حساباتها.

*قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق أخرى أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به.

*كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من مبلغ الضرائب والرسوم كما هي مبينة في التصريحات المودعة.

- **التهرب الضريبي:**يعرف التهرب الضريبي علي أنه علي أنه مجموعة السلوكات الرامية الي تقليص مبالغ الاقتطاعات الضريبية الواجب الدفع، فاذا كان ذلك باستخدام مشروعة فيدخل ضمن دائرة الغش الضريبي، وعليه يمكن اعتبار الغش الضريبي تهربا غير مشروع.[1]

- التسيير الجبائي: يعمل المسير الجبائي على تحليل التشريعات ودراستها من أجل إيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشرع وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني، وعليه فإن من المميزات الأساسية للتسيير الجبائي أنه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي كما أنها تختلف عن التهرب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية تجعل حاجز الفاصل بين التسيير و التهرب الجبائي بسيطا للغاية.[2]

2-القرار الطوعي للتسيير الجبائي:

- إن التسيير الجبائي يرتكز على مبدأ حرية التسيير (الجبائي) الذي ينص على حرية اختيار المكلف بالضريبة للوضعية المناسبة له، وهو مرتبط بالاختيار الجبائي فعملية اتخاذ

[1] عبد المجيد قدي،دراسات في علم الضرائب ، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011، ص : 2015.

[2] محمد عادل عياض ، مرجع سابق ، ص : 5.

القرار تتضمن اختيار بين بديلين أو أكثر، وهذه القارات تعكس إرادة المؤسسة في اختيار البديل الجبائي المناسب الذي يقره المشرع الجبائي وذلك بهدف تقليص الضرائب المستحقة على المؤسسة، فبانعدام هذه الخيارات والبدائل في التشريعات الجبائية يصبح التسيير الجبائي مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية المحددة مسبقا، وبالتالي يقفالمسير الجبائي أمام مختلف الضرائب موقفا سلبيا.

-إذن فالتسيير الجبائي يجد معناه الحقيقي في الأنظمة الضريبية التي تحمل تشريعاتها عناصر التسيير الجبائي المقدمة للمؤسسات من خيارات وبدائل وامتيازات، فالخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع هي إحدى الوسائل التي تستعملها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وغيرها عن طريق توجيه نشاط المؤسسة التي تحاول الاستفادة من مختلف الامتيازات والخيارات الجبائية المتاحة لها.

المبحث الثاني: ماهية التسيير الخطر الجبائي

المطلب الأول: تعريف الخطر الجبائي

1:يتمثل فيعدم الوفاء بالالتزامات الجبائية ونقص الفعالية الجبائية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن من الاستفادة من الامتيازات الجبائية، فهو نتيجة طبيعية لتعقد وعدم استقرار التشريع الجبائي المطبق مما يؤدي إلى عدم الانسجام والشفافية تجاه هذا التشريع.[1]

2: يتعلق الخطر الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه الإدارة الجبائية، فهو يتولد عن عدم تقيد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي, أو من عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي، أو بغرض الغش والتهرب الجبائي, الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة علاوة على تشويه سمعتهاأمام الإدارة الجبائية إلى تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات بالإضافة إلى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة كونها هدفا للمراقبة الجبائية التي تقوم بها الإدارة الجبائية.[2]

3: ويعرف الخطر الجبائي على انه: تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات عموما, وينشأ

---

[1]: محمد فلاح ، السياسة الجبائية –أهداف والأدوات – بالرجوع الي حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا ن في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 50.

[2] : يوسف مامش ، ناصر دادي عدون ، أثر التشريع الجبائي علي مردودية المؤسسة و هيكلها المالي ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية للطبعة، الجزائر ، 2008 ، ص37.

الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي.[1]

المطلب الثاني: مظاهر الخطر الجبائي

تجلى مظاهر المخاطر الجبائية الناجمة عن سوء التحكم في الجانب الجبائي نتيجة سوء أو قصور في التشريع الجبائي من خلال:[2]

أولا: المخاطر الأولية: وهي المخاطر الناجمة عن الأخطاء المادية والتي تقلصت بفضل استعمال الإعلام الآلى، أو المخاطر الناجمة عن خيارات جبائية غير ملائمة أو عدم الوفاء بشروط امتيازات معينة، أو الأخطاء الناتجة عن تفسيرات خاطئة للقوانين الجبائية، ولتحليل المخاطر الأولية يجب التفرقة بين الخطأ المادي المعبر عنه بالخطأ المحاسبي والخطأ في القرار التسييري الناجم عن الخيار الجبائي.

1.الأخطاء المحاسبية: تظهر أهم الأخطاء المحاسبة على مستوى الميزانيةأو جدول حسابات النتائج وأخرى ترجع لعناصر مختلفلة.

أ- المخاطر الناجمة عن أخطاء في الميزانية: وأهمها:

-الأخطاء التي تحدث في احتساب بعض أصول الميزانية كأن تكون هذه الأصول غير مسجلة في الميزانية في حين إن التكاليف المتعلقة بها مسجلة في جدول حسابات النتائج.

-الأخطاء التي تحث في الاهتلاكات كأن يتم دمج معدات تم تأجيرها لمؤسسات أخرى.

-أخطاء متعلقة بتقييم المخزون مما يؤدي إلى الرفع من قيمته.

ب-المخاطر الناتجة عن أخطاء في جدول النتائج:

من أهم الأخطاء التي قد تسجل في جدول حسابات النتائج نجد الأعباء تتركز في أعباء الاستغلال وبدرجة اقل الأعباء المالية، كما يمكن أن نسجل في الأعباء الاستثنائية

- تحديد النتيجة الجبائية يتم من خلال النتيجة المحاسبية بعد إضافة بعض الأعباء غير قابلة للخصم وتخفيض بعض النواتج غير خاضعة للضريبة، فعملية الإضافة أو التخفيض قد تشكل مصدر خطر في تحديد النتيجة الجبائية.

---

[1] : حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة وجباية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ص 100.

[2]: حميدتوا صالح، مرجع سلبق ذكره، ض 103 -104.

ج-الأخطاء التي تحدث نتيجة العناصر الأخرى: يجب مراجعة هذه الحالة لامها من أهم مصادر المخاطر الجبائية في المؤسسة. إذ تعترض المؤسسة حديثة النشأة عدة صعوبات تجعلها عرضة للخطر الجبائي أهمها:

- كونها لا تتوفر على الشروط التيتمكنها من الاستفادة من بعض الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي.

- قلة الخبرة في مجال التسيير الجبائي نظرا لحداثة العلاقة مع الإدارة الجبائية.

-اهتمام الإدارة الجبائية بالمؤسسات القديمة النشأة مما قد يعطي انطباعا للمؤسسة الحديثة بضعف الإدارة أو تجاهلها للمؤسسات الجديدة الأمر الذي يوقعها في ارتكاب أخطاء جبائية أو تعمدها ذلك للحصول على منافع مادي.

-**الخطأ في القرار التسييري:**القرار التسييري هو القرار الذي يتخذه المسير قصد اختار بديل جبائي من البدائل المتاحة، وباعتباره قرار يحتمل الصواب من الناحية القانونية، وقد يتحمل الخطأ كذلك.

-**القرار التسييري القانوني:** أتاح التشريع الجبائي عدة خيارات قانونية لعمل المسير الجبائي على استغلالها، فالقرار التسييري القانوني هو قرار من مجموعة الخيارات الجبائية المتاحة، ومن أمثلة ذلك:

- إعتماد طريقة معينة للاهتلاك:

-حرية اختيار طرق تقييم المخزون.

-اعانة تقييم بعض عناصر الميزانية أو عدم القيام بذالك وهذه القرارات ملزمة للمؤسسة وللإدارة الجبائية معا بناءا على مبدأ عدم التدخل في التسيير.

-القرار التسييري غير القانوني:

وهو القرار التسييري الذي يتعارض مع نصوص التشريع الجبائي مثل:

-حسم أعباء قابلة للحسم (كالغرامات مثلا).

- تسديد ديون مستحقة فيما بعد.

المطلب الثالث: مصادر الخطر الجبائية

تتمثل مصادر الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية في أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة، وآخر ناجم عن التشريع الجبائي وسيتم توضيحهما كالتالي:

أولا :أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة:

إن عدم التحكم في التسيير الجبائي يشكل بطبيعة الحال أهم المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الجزائرية وذلك لعدة أسباب:

*عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة، لأنه في الغالب يكلف مستخدمي الحسابات بالجباية ونظرا للحجم الكبير في الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم، وضعف تكوينهم من الجانب الجبائي يؤدي بهم إلىعدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب

*نتيجة المكانة غير اللائقة التي تحتلها الجباية ضمن أولويات المؤسسة الجزائرية، فإن ذلك قد يعرضها لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به, كعدم إيداع التصريحات الجبائية في مواعيدها المحددة قانونا.

* شدة المنافسة وعدم التحكم في الموارد المالية نتيجة سوء التسيير وعدم كفاءة المسيرين ، يؤدي بهم غالبا إلى تأجيل دفع الضرائب المستحقة للاستفادة من السيولة وهذا يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الانتظام تجاه إدارة الضرائب.

*اعتماد الهيئات الحكومية وأصحاب المشاريع في إعطاء الصفقات على السعر الأدنى المعروض، مما يؤدي ببعض المؤسسات لتخفيض الأسعار قصد الفوز بالصفقات دون إجراء دراسات معمقة للتكاليف الحقيقية للمشروع مما يضطرها أخيرا إلى المراهنة على التهرب لعدم دفع الضرائب وتأجيلها. الشيء الذي يعرضها لمخاطر جبائية قد تؤدي إلى إفلاسها وانسحابها من السوق.

ثانيا: أسباب ناجمة عن التشريع الجبائي:

يسعى التشريع الجبائي من خلال القوانين والإجراءات إلى تحديد وعاء ضريبي يضمن إيرادات الدولة التي تجب على المؤسسة، باعتبارها أحد الموارد الأساسية لتمويل الخزينة العامة.

فالجانب الجبائي من جملة المتغيرات الاقتصادية الهامة التي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار، اما له من تأثير على اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي, وكذلك على

التوازنات المالية للمؤسسة ومؤشرات أدائها, لذا فتعقد التشريع حتما من مصادر المخاطر الجبائية على المؤسسة الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال :

*التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي تؤثر على تسيير جباية المؤسسة، فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل مسيري المؤسسات وحتى موظفي الإدارة الجبائية.

*تعدد الضرائب وارتفاع العبء الضريبي تؤدي بالمؤسسة إلى سلك طريق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة

*غياب الحوار بين الإدارة الجبائية والمؤسسة، مما يجعل الإدارة خصما للمؤسسة بدل أن تكون المستشار والمساعد لها.

*كذلك من المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الجزائرية بعض التفسيرات للقواعد الجبائية من قبل الإدارة الجبائية التي يصعب التنبؤ بها مما قد يلحق الضررا بالمؤسسة، و يشكل خطرا لها ، كما أن اختلاف القراءات من مصلحة جبائية لأخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباين بين المصالح وهذا ما يؤدي إلى نشؤ انطباع سيء عن الإدارة الجبائية، وبالتالي فإن تطبيق القانون الجبائي وتفسيراته المتعددة في شكل تعليمات ومناشير إدارية تشكل مصدرا للمخاطر الجبائية في المؤسسة .

المطلب الرابع: تسير الخطر الجبائي

1-مفهوم تسيير الخطر الجبائي

التعريف الأول: هي تنظيم متكامل يهدف مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[1]

التعريف الثاني: إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسارة المحتملة وتصميموتنفيذ إجراءات من شأنها إن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أوالأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.[2]

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان-الأردن، 2007، ص55.

[2] طارق عبد الحال حماد، مرجع سابق ذكره، ص50.

التعريف الثالث: وقد عرفها خالد وهيب الراوي بأنها: تحديد، تحليل،والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التيتهدد الأصول او القدرة الإرادية لمشروع.[1]

التعريف الرابع: هي أحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط أصولها بها.[2]

من التعاريف نستخلص:

*إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقييم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة ومن ثم تطوير لاستراتيجيات اللازمة للتعامل معه.

*يمكن تحليل ومتابعة الخطر باستخدام أدوات وطرق مناسبة على مستوى المؤسسة.

*إدارة المخاطر تعنى بتنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات في حالة الطوارئ أو في حالة خسارة مواردها.

*إدارة المخاطر عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة بصفة منتظمة.

2-منهج تسيير الخطر الجبائي (مراحلها)

تتمثل مراحل إدارة المخاطر عند الكثيرين في ما يلي:[3]

2-1-: مرحلة التحضير (تحديد الأهداف): يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم الأخطار وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة التحليل.

2-2-: تحديد الأخطار: في هذه المرحلة يتم التعرف على الأخطار ذات الأهمية وذلك قبل التفكير في تحديد الاستراتيجية المناسبة لمواجهة هذه الأخطار،فالأخطار هي عبارة عن إحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى لأخطار من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها، وهو ما يتطلب باختصار جمع المعلومات المناسبة التي تسمح بمعرفة الأخطار المحيطة بها.

---

[1] خالد وليد الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، الأردن، 2009، ص10.

[2] نائل محمد مومني، إدارة المخاطر المالية، دار مسير للنشر، عمان، 1999، ص9.

[3] ول فرحات بومدين يوسف، الأخطار ونماذج إدارتها في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، أيام 25-26نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008، ص 11-12.

2-3- التقييم: بعد التعرف على الأخطارالمحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتماليةحدوثها،فأحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات و أحيانا أخرى يتعذر قياسها.وعليه فإن صعوبة تقييم الأخطار تمكن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة. وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما تكون صعبة في حالة الأصول غير المادية. وعادة ما تتضمن هذه المرحلة العمليات التالية:

أ -تحليل الأخطاربغرض معرفة الحلول المناسبة لها.

ب-تقييم الأخطاروتصنيفها وفق معايير محددة وبالأخص درجة تكرار الخطر وحجم التأثيرالذي يمكن أن يلحقه على أهدافالمؤسسة.

ج-استخدام معايير معينة في تصنيف الأخطاربغرض تحديد أولويات في المعالجة وتركيز الجهود والإمكانياتوفقا لذلك.

2-4- التعامل مع الأخطار: بعد تتم عملية التعرف على الأخطاروتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثرمن أربعمجموعات رئيسية:

أ-النقل: وهي وسائل تساعد في قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، التأمين هو مثال عن نقل الخطر عن طريق العقود وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساطالتأمين.

ب-التجنب: وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تأدي الي حدوث خطر ما.

ج-التقليص: وتشمل طرق التقليل من حدة الخسائر الناتجة.

د-القبول (الاحتجاز): وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، وتعتر هذه الطريقة استراتيجية مقبولة في حالة الأخطارالصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر منإجماليالخسائر، وكل الأخطارالتي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها.

2-5- وضع الخطة: تتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيارمجموعة الطرق التي ستتبع لتعملمع الأخطاروكل قرار يجب أن سجل ويوفق عليه من قبل المستوى الإداريالمناسب، فعندما يتعلق الأمربأخطار تمس صورة المؤسسة ككل يجب أن يتخذ القرار من قبل الإدارةالعليا أما في حالة القرارات المتعلقة بنظام المعلومات على سبيل المثال فإن مسؤولية القرار تعود إلىمدير تكنولوجيا المعلومات.

2-6- التنفيذ: يتم في هذه المرحلة إتباعالطرق المحددة في الخطة والتي يجب أنتستخدم في التخفيف من آثار الأخطار، بحيث يجب استخدام التامين في حالة الأخطارالتي يمكن نقلها إلىشركة تأمين وكذلك يتم تجنب الأخطارالتي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما يتم التقليل من الأخطارالأخربوالباقييتم الاحتفاظ به.

2-7- مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة الأخطارغير كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على ارض الواقع تظهر الحاجة إلىإحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذقرارات مختلفة.

خلاصة الفصل:

ومما جاء في هذا الفصل على واقع التسيير الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية بالجزائر

تم استخلاص ما يلي:

ان الجباية متغيرا استراتيجيا يجب على المؤسسة مراعاته عند تحديد القرارات المتعلقة بنتائجها ونشاطاتها وفقا للتشريعات والقوانين الجبائية. لان لكل قرار او نشاط معالجة جباية خاصة به وعلى المؤسسة ان تكون على دراية عامة لهذه القوانين والتشريعات واحترامها، مما يحتم عليها معالجة جبائية خاصة ومحددة لمختلف الاختبارات ومتابعتها حتى لا تؤثر الجباية عليها، ولا تقع في أخطاء ومخاطر التي تهددها وتزيد من تكلفتها الجبائية، وبالتالي ان التسيير الجبائي الجيد للمؤسسة يحافظ علي سلامة مركزها المالي واكتساب سيرة جبائية حسنة تجاه الإدارة الجبائية، و التسيير الجيد للخطر الجبائي قد يساهم في خلق مزايا تنافسية للمؤسسة و هذا نظرا لمساهمته في تخفيض التكاليف الكلية.

الفصل الثانـي
دراسة ميدانية

تمهيد:

يحمل هذا الفصل دراسة ميدانية تهدف من خلالها الإحاطة بجوانب البحث من أجل معرفة واقع التسيير الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،ففي بادئ الأمر حاولنا اجراء هذه الدراسة في احدى المؤسسات ونظرا للصعوبات التي وجهتنا واحالت دون تمكننا مهنا، فبامتناع المؤسسات عن إعطاء معلومات تفيد في الدراسة،وافتقار المؤسسات لمصلحة خاصة بالتسيير الجبائي، و بمأن مهمة ملئ التصريحات الجبائيةوالقيام بإجراءات التسيير الجبائي توكل للمحاسب وباعتباره شخص مستقل عن المؤسسة فإنه يتحجج بالسر المهني بعدم إعطاء المعلومات عن المؤسسة والتي هي متطلبات الدراسة، و لهذه الأسباب ارتئينا اتباع الأسلوب العلمي المتمثل في الاستبانة، حيث يتيح لنا هذا الأسلوب باستقراء أراء مسيري المؤسسات دون الكشف عن خصوصيات مؤسساتهم لأن ملئهم للاستبيان يعبر عن رأي المسير بدلا عن إعطاء معلومات يرى فيه ضرورة الالتزام بالسر المهني، وكذا أراء المهنيين (محافظي الحسابات، مستشارين جبائيين).

من خلال الاستفادة من تجربتهم الميدانية في واقع التسيير الخطر الجبائي، وكذا الأكاديميين المتماثلون في أساتذة جامعيين بالاستفادة من خبراتهم النظرية و العلمية وحتى التجربة المهنية في بعض الأحيان ولهذه الأسباب المجتمعة تم اعداد ورقة بحثية، وذلك بالتحري عن طريقة الاستبيان لاختبار جملة من الفرضيات القائمة عليها الدراسة، بناءا علي اراء أفراد العينة المسحوبة الي يمكنها ان تخدم موضوع الدراسة، وذلك بحكم مؤهلاتهم لإثراء هذا البحث.

فمن خلال آرائهم حول الموضوع، يمكننا اثبات وجهة نظر، وبهذا الصديد جاء تقسيم هذا الفصل كالاتي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: مجتمع الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لنتائج الاستبيان.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

سنتناول في هذا المبحث المنهجية التي تم اعتمادها ومن خلال ثلاث مطالب سنوضح بيانات الدراسة، قائمة الاستبيان ومجتمع الدراسة وحدوده.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

وسنطرق في هذا المطلب لبيانات أولية وأخرى ثانوية التي تم اعتمادها في هاته الدراسة.

الفرع الأول: بيانات ثانوية

للانسياب في صلب الموضوع تم الاطلاع على مجموعة من الكتب والمنشورات والتمعن في بعض الدراسات السابقة التي مست التسيير الجبائي والخطر الجبائي.

الفرع الثاني: بيانات أولية

قمنا في هاته الدراسة بالاستعانة بنخبة معينة عن طريق الاستبيان بالإعتباره أحد اهم الأدوات البحثية التي تراها مناسبة لمعالجة إشكالية الدراسة، وبعد توزيع الاستبيان ومن ثم تجميعه تم افراغ محتوياته لتحليلها باستخدام برنامج احصائي (spss)

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

لتصميم هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)ثم وضع فرضيات البحث لتحقيق اهداف هاته الدراسة، ولاختبار فروضها تم اعداد قائمة استقصاء وتوجيهها لأفراد العينة.

الفرع الأول: مراحل اعداد الاستبيان

وتم اعداد الاستبانة على النحو التالي:

-اعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.

-عرض الاستبيان علي المشرف من أجل التأكد من مدى ملائمة محتواه لمتطلبات الدراسات.

-عرض الاستبيان على بعض الأساتذة لتحكميه والذين بدورهم قاموا بتقديم النصح والارشادات والتوجيهات.

-تعديل الاستبيان بناءا على الملاحظات والتوجيهات المقدمة في تصويب محتوى الاستبيان.

-توزيع الاستبيان على جميع افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

وجاء في هذا الاستبيان ما يلي:

أولا: الجزء الأول

ويحتوىعلي مجموعة من الأسئلة الشخصية لأفراد العينة وتتضمن البيانات تحددالجنس والسن والمستوى التعليمي والخبرة.

ثانيا: الجزء الثاني

في ثلاث محاور يضمن ستة عشر سؤال (15)وقد تم توظيفها للتعامل مع فرضيات البحث. ولقد اعدت الأسئلة على أساس مقياس ليكارت خماسي الذي يقيس خمس إجابات وذلك لنتمكن من تحديد أراء أفراد العينة حول المحاور التي يتناولها الاستبيان ويسهل علينا ترميز وتنميط الإجابات وذلك حسب الجدول التالي:

جدول أ:يوضح مقياس ليكارت خماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبتينبناءا على نتائج الاستبيان

المطلب الثالث: محتوى الاستبيان وأسلوب تحليله

واحتوى هذا الاستبيان على ثلاث محاوروهي كالاتي:

الفرع الأول: محاور الاستبيان

وجاء في هذه المحاور مايلي:

1-المحور الأول: ويتشكل من البيانات الشخصية

2-المحور الثاني:ويتشكل هذا المحور(11) عبارة التي في مجملها سنحاول من خلالها ابراز التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية بالجزائر

3-المحور الثالث: وفي هذا المحور الذي جاء تحت عنوان الخطر الجبائي تقييم مصادر الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية بالجزائر الذي ضم(4) عبارات جاءت بما يخدم الخطر الجبائي ضم ثلاث (3) عبارات

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المعتمدة في الدراسة

في إطار معالجة الاستبيان، وذلك بعد توزيعه على أفراد العينة ومن ثم تجميعه من خلال المقابلات الشخصية مع بعض أفراد العينة بغرض تقديم إيضاحات واستفسارات لتسهيل العملية وجعله على دراية أكثر بهدف الدراسة، مما يضفي الصحة على نتائج، حيث تم سبيل ذلك استخدام الأساليب المناسبة في تحليل والتي تعتمد أساسا علي نوع البيانات المراد تحليلها من خلال برنامج (spss)، وذلك بتوظيف الأساليب الإحصائية التي تم اعتمادها في الدراسة نذكر منها:

-**الوسط الحسابي:** تم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.

-**الانحراف المعياري:** ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها -الحسابي.

-**معامل الثبات:** استخدمنا الفا كرونباخ لقياس ثبات العينة.

-**معامل الصدق:** تم اعتماد علي معامل بيرسون بين المؤشرات (العبارات) والمتوسط الحسابي للمتغير.

المبحث الثاني: عرض أداة الدراسة واختبار مصداقيتها

ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض أداة الدراسة وكذا مجتمع الدراسة بتعديد خصائصه ومن ثم اختبار مدى صدق وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: عرض أداة الدراسة وحدودها

وفي هذا المطلب سنطرق الي ما تم الوصول اليه من مجريات العملية بعرض أداة الدراسة وحدودها.

الفرع الأول: عرض أداة الدراسة

تم تحديد عينة الدراسة التي وزع عليها الاستبيان.

الجدولب:يوضح احصائيات الاستثمارات الموزعة

البيان	اجمالي العينة	
	العدد	النسبة %
الاستمارات الموزعة	15	100
الاستمارات غير مستلمة	02	13.33
الاستمارات المستبعدة	01	06
الاستمارات الصالحة	12	80

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما تم الحصول عليه من عملية توزيع الاستبيان

الفرع الثاني: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

-**الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة بالجزائر أي بولاية برج بوعريريج لدراسة واقع التسيير الخطر الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر مسيري المؤسسة، محافظي الحسابات، الأكاديميين والمهنيين ذوي الاختصاص بول

-**الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية التي أجريت فيه من

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة

ونقصد بمجتمع الدراسة هو العينة المسحوبة التي استهدفها الاستبيان، ونراها ملائمة بما ستضيفه من خلال اراء أفرادها في تحقيق هدف الدراسة وهذا بحكم أن أفراد العينة هم أهل الاختصاص في ميادين تصب في مجملها بما يخدم موضوع الدراسة، ويختلف أفراد العينة باختلاف الجنس،والسن، مستوى التعليمي والخبرة، وفيما يلي نصنفها:

الفرع الأول: تصنيف افراد حسب متغير الجنس

سنسرد ما تم استخلاصه من ماجاء في الاستبيانات بتصنيف متغيرات مجتمع الدراسة وذلك حسب متغير الجنس في الجدول الاتي:

الجدول رقم01:توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	6	50,0
أنثى	6	50,0
المجموع	12	100,0

المصدر: مخرجات برنامجSPSS (الملحق رقم 01)

وفي الشكل التالي نترجم بيانات الجدول في دائرة نسبية:

الشكل رقم 01:يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

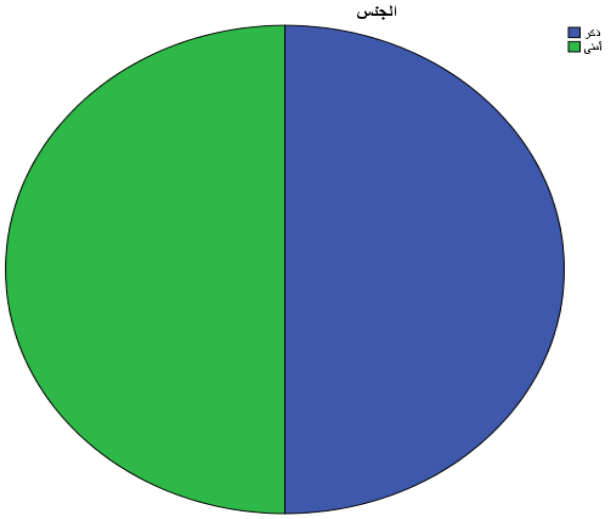

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من الجدول رقم 01بأن 50 % من أفراد العينة ذكور وبنفس النسبة بالنسبة عدد الإناث التي بلغت نسبتهن 50 % في هذه الدراسة.

الفرع الثاني: تصنيف افراد حسب متغير السن

من خلال هذا الفرع سنحاول عرض تشكيلة العينة حسب السن.

الجدول رقم02:توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

	التكرار	النسبة المئوية
من25 –30 سنة	3	25,0
من 31 –34 سنة	3	25,0
أكبر من 35 سنة	6	50,0
المجموع	12	100,0

المصدر: مخرجات برنامجSPSS (الملحق رقم 01)

وفي الشكل التالي نترجم بيانات الجدول في دائرة نسبية:

الشكل رقم02: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن.

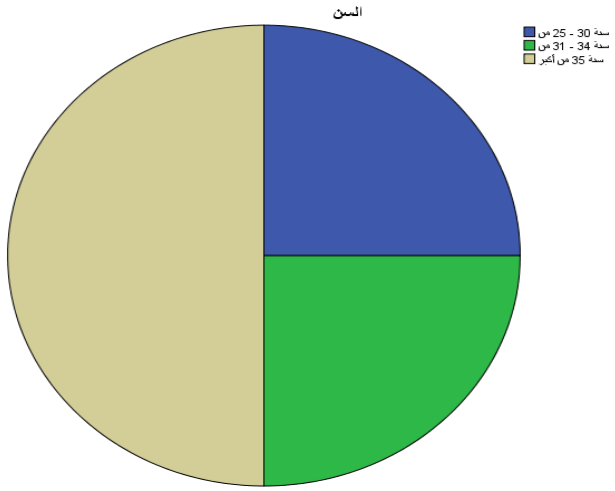

المصدر: مخرجات برنامجSPSS (الملحق رقم 01)

يتبين من الجدول رقم –02–بان 50 % من أفراد العينة تجاوزت أعمارهم 35 سنة وهي النسبة الأعلى؛ تليها فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و30 سنة بنسبة 25 %؛ وبنفس النسبة بالنسبة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و34 سنة.

الفرع الثالث: *تصنيف افراد حسب متغير المؤهل العلمي*

استخلاصنا من *ماجاء في الاستبيانات بتصنيف متغيرات مجتمع الدراسة وذلك حسب متغير المؤهل العلمي في الجدول التالي:*

الجدول رقم03: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	4	33,3
ماستر	4	33,3
دكتوراه	3	25,0
أخرى	1	8,3
المجموع	12	100,0

المصدر: مخرجات برنامجSPSS (الملحق رقم 01)

الشكل رقم03: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

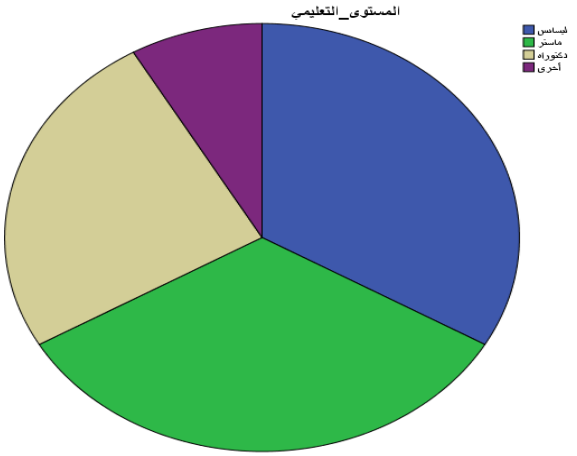

المصدر: مخرجات برنامجSPSS (الملحق رقم 01)

يتبين من الجدول رقم –03–بأن 33.3 % من أفراد العينة لديهم مستوى ليسانس وبنفس النسبة بالنسبة للحاصلين على مستوى ماستر وهي النسبة الأعلى، تليها فئة الأفراد بمستوى دكتوراه بنسبة 25 %

الفرع الرابع: تصنيف الأفراد حسب متغير الخبرة المهنية

من خلال محتويات الاستبيان المبنية عليها الدراسة جاء توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السنوات الخبرة كما ورد في الجدول الاتي:

الجدول رقم04: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	5	41,7
من 05 إلى 10 سنوات	3	25,0
أكثر من 15 سنة	4	33,3
المجموع	31	100,0

المصدر: مخرجات برنامجSPSS (الملحق رقم 01)

وفي الشكل التالي04:نترجم بيانات الجدول في دائرة نسبية:

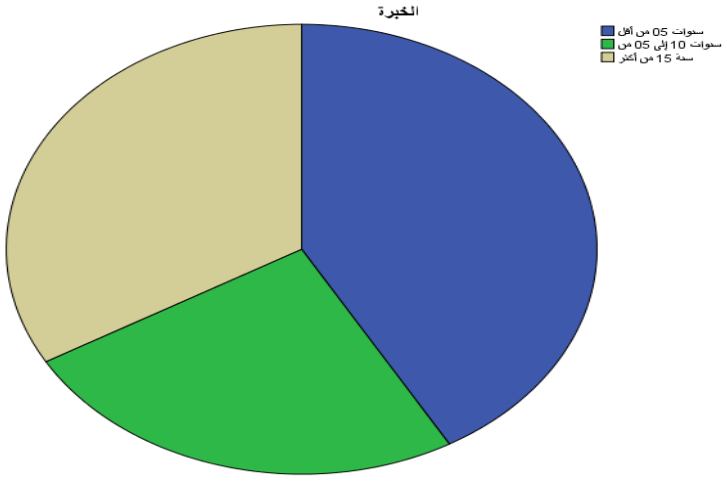

المصدر: مخرجات برنامجSPSS (الملحق رقم 01)

يتبين من الجدول رقم –04–بأن 41.7 % من أفراد العينة تقل خبرتهم المهنية عن 05 سنوات وهي النسبة الأعلى. تليها فئة الأفراد الذين تجاوزت خبرتهم 15 سنة بنسبة 33.3 %. أما الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 05 و10 سنوات بلغت نسبتهم 25 % وهي النسبة الأقل.

وكخلاصة لما سبق ذكره فان مجتمع الدراسة، المكون اغلبيته من محافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين ومسيري المؤسسات وهناك افراد اخرين ممتهنين وظائف مختلفة فيما يخدم موضوع الدراسة وفي الأخير مستشريين جبائيين هم اقلية من عينة الدراسة، ومن هنا يمكن القول ان إجابات هاته العينة يكمن في الاعتماد عليها في استخلاص نتائج عملية تخدم هذه الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان

الثبات: يعبر الثبات على مدى دقة أداة القياس ومدى اتساق مؤشراته. فهو يسمح بتحديد إلى أي مدى يمكن الوثوق بأداة القياس. أي أن؛ ارتفاع معدل الثبات يضمن الحصول على نفس النتائج إذا تم تطبيق نفس الأداة على نفس العينة بعد مدة معينة. كما يعتبر دليلا على عدم تأثره بالعوامل والظروف الخارجية،وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة والمتغيرات العشوائية على نتائج عملية القياس. نتائج اختبار الثبات مبنيةفي الجدول رقم05.

الجدول رقم 05:اختبار ثبات أدوات القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ

	المحور الثاني	المحور الثالث
معامل الثبات	0,805	0,932

المصدر:مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 05 بأن معاملات الثبات جيدة، حيث تجاوزت قيمة "ألفا كرونباخ" 70 %. على هذا الأساس يمكن الحكم على ثبات أداتي قياس متغيري هذه الدراسة.

الصدق: يعبر صدق المقياس على مدى قدرة المؤشرات على قياس المفهوم المراد قياسه، تم تحديده من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين المؤشرات (العبارات) والمتوسط الحسابي للمتغيرنتائج اختبارات الصدق مبينة في الجدول رقم 06.

الجدول رقم 06: اختبار صدق أدوات القياس لمتغيري الدراسة

المتغير	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	المتغير	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأهمية	العبارة 01	,680	,015	تقييم المصادر	العبارة 01	,751	,005
	العبارة 02	,905	,000		العبارة 02	,873	,000
	العبارة 03	,862	,000		العبارة 03	,788	,002
	العبارة 04	//	//		العبارة 04	,766	,004
	العبارة 05	,875	,000				
	العبارة 06	,816	,001				
	العبارة 07	,960	,000				
	العبارة 09	,879	,000				
	العبارة 10	,875	,000				
	العبارة 11	,696	,012				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS (بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 03)

يتضح من الجدول رقم –06–بأن جميع معاملات ارتباط بيرسون على مستوى متغيري الدراسة دالة معنويا عند مستوى 0.05. على هذا الأساس يمكن الحكم على صدق أدوات قياس متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لنتائج الاستبيان

بعد توزيع الاستبيان وتجميعه تأتي مرحلة تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وذلك عن طريق تحليل الاحصائي لفرضيات الدراسة المقسمة في ثلاث محاور وهي محتوى الاستبيان، وذلك بانتهاج أساليب التحليل الاحصائي باستعمال المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وكما تم ترتيب العبارات المندرجة تحت الفرضيات حسب وجهات النظر لفئة عينة الدراسة وذلك باعتماد أكبر قيمة للمتوسط الحسابي، وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي، وبغرض التحليل الأولي لعينة الدراسة تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي وفقا للجدول التالي:

الجدول I:يوضح مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي

الراي	المتوسط الحسابي
موافق تماما	(5-4.21)
موافق	(4.2-3.41)
محايد	(3.4-2.61)
غير موافق	(2.6-1.81)
غير موافق تماما	(1.80-1)

المطلب الأول: التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة بواسطة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

وفي هذا المطلب سنحاول تحليل ووصف محاور الاستبيان باستخدام الأساليب الإحصائية وهي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الفرع الأول: التحليل الاحصائي الوصفي للمحور الأول

من خلال فرضية ممحور الأول تحت عنوان "أهمية المعطاة للتسيير الجبائي" العبارات المندرجة تحتها وضعنا إجابات عينة الدراسة في البرنامج الاحصائي (SPSS) وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 07: تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور الأهمية المعطاةللتسيير الجبائي

المتغير	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
العبارة_01	2	16,67	4	3,33	4	33,33	2	16,67	0	0,00	2,500	1,0000	غير موافق
العبارة_02	1	8,33	8	6,67	1	8,33	2	16,67	0	0,00	2,333	,8876	غير موافق
العبارة_03	2	16,67	6	5,00	2	16,67	1	8,33	1	8,33	2,417	1,1645	غير موافق
العبارة_04.	0	0,00	0	0,00	0	0,00	12	100,00	0	0,00	4,000	0,0000	موافق
العبارة_05	4	33,33	4	3,33	2	16,67	0	0,00	2	16,67	2,333	1,4355	غير موافق
العبارة_06	1	8,33	5	4,17	4	33,33	1	8,33	1	8,33	2,667	1,0731	غير موافق
العبارة_07	10	83,33	0	0,00	0	0,00	1	8,33	1	8,33	1,583	1,3790	غير موافق
العبارة_08	1	8,33	6	5,00	3	25,00	1	8,33	1	8,33	2,583	1,0836	غير موافق
العبارة_09	1	8,33	7	5,83	2	16,67	2	16,67	0	0,00	2,417	,9003	غير موافق
العبارة_10	0	0,00	0	0,00	0	0,00	11	91,67	1	8,33	4,083	,2887	موافق
العبارة_11	3	25,00	2	1,67	5	41,67	1	8,33	1	8,33	2,583	1,2401	غير موافق

المصدر: مخرجات برنامج SPSS (بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 04)

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكننا ان اتجاه عينة الدراسة حول جميع العبارات المتعلقة بالأهمية المعطاة للتسيير الجبائي في اتجاه نحو عدم الموافقة من طرف عينة الدراسة لمحور الأهمية المعطاة للتسيير الجبائي؛ حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي على مستوى أغلب عبارات المحور بين 1.8 و2.6 وهو مجال عدم الموافقة. في المقابل تم تسجيل اتجاه نحو الموافقة على مستوى العبارتين 04-10. حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الرابعة 4 التي تنص على أن المؤسسة تحدد عونا يمتاز بالكفاءة لتسيير الجانب الجبائي للمؤسسة. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة 10 التي تنص على أن المؤسسة تهتم بتحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة 4.8.

ومنه يمكن القول من خلال نتائج المحور الأول ان افراد العينة لايولون أهمية كبيرة للتسيير الجبائي بمؤسساتهم.

-عبارة 1: المتوسط الحسابي 2.5 والانحراف المعياري 1 والاتجاه غير موافق ومنه نستنتج انهم لا يعتبرون الجانب الجبائي عامل في غاية الأهمية في مؤسسته

-عبارة2: المتوسط الحسابي2.33 والانحراف المعياري0.8876 والاتجاه غير موافق ومنه نستنتج انهم لايدرجون العامل الجبائي في حساب تكلفة مؤسستهم.

-عبارة 3: المتوسط الحسابي2.417 والانحراف المعياري 1.1645والاتجاه: غير موافق نستنتج نهم لا يخصصون مصلحة منفصلة تهتم بالجانب الجبائي لمؤسستهم.

-عبارة4: المتوسط الحسابي 4 والانحراف المعياري: 00 والاتجاه موافق ومنه نستنتج: انهم يحددون عونا يمتاز بالكفاءة لتسير الجانب الجبائي لمؤسستهم.

-عبارة 5: المتوسط الحسابي 2.33والانحراف المعياري 1.43و الاتجاه غير موافق ومنه نستنتج انهم يتعرضون أحيانا لغرامات من طرف الإدارة الضريبية.

-عبارة6: المتوسط الحسابي 2.6 والانحراف المعياري 1.07 و الاتجاه غير موافق ومنه نستنتج انهم لا ينشؤون علاقة طيبة مع الإدارة الضريبية.

-عبارة 7: المتوسط الحسابي 1.5 والانحراف المعياري 1.37 الاتجاه غير موافق ومنه نستنتج انهم لا يستشرون مستشارا جبائيا أحيانا

-عبارة 8: المتوسط الحسابي 2.5 والانحراف المعياري 1.08 والاتجاه غير موافق ومنه نستنتج انهم لايستعينون بالإدارة الجبائية لتفسير بعض القوانين الغامضة

-عبارة9: المتوسط الحسابي 2.4 والانحراف المعياري0.9 والاتجاه غير موافق ومنه نستنتج انهم لا يستغلون الجانب الجبائي لخدمة استراتيجية المؤسسة.

-عبارة10: المتوسط الحسابي 4.083 والانحراف المعياري 0.28 الاتجاه موافق ومنه نستنتج انهم يهتمون بالتحقيق الامن الجبائي في مؤسستهم.

-عبارة11: المتوسط الحسابي 2.5 والانحراف المعياري 1.24 الاتجاه غير موافق ومنه نستنتج انهم لا يهتمون بتحقيق فعالية جبائية بمؤسستهم.

الفرع الثاني: التحليل الاحصائي الوصفي للمحور الثاني

من خلال فرضية المحور الثاني تحت عنوان "تقييم مصادر الخطر الجبائي"والعبارات المندرجة تحتها وضعنا إجابات عينة الدراسة في البرنامج الاحصائي (spss)

وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 08:تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور تقييم مصادر الخطر الجبائي

المتغير	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
العبارة_01	3	25,00	3	2,50	4	33,33	1	8,33	1	8,33	2,500	1,2432	غير موافق
العبارة_02	4	33,33	4	3,33	2	16,67	1	8,33	1	8,33	2,250	1,2881	غير موافق
العبارة_03	2	16,67	4	3,33	4	33,33	1	8,33	1	8,33	2,583	1,1645	غير موافق
العبارة_04	3	25,00	4	3,33	3	25,00	2	16,67	0	0,00	2,333	1,0731	غير موافق

المصدر: مخرجات برنامج SPSS (بالاعتماد على بيانات الملحق رقم -04-)

في المحور الثاني ومن خلال الجدول السابق يتضح وجود اتجاه نحو عدم الموافقة من طرف عينة الدراسة على مستوى جميع متغيرات محور تقييم مصادر الخطر الجبائي؛ حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي على مستوى عبارات المحور بين 1.8 و2.6 وهو مجال عدم الموافقة. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور 2.41 بانحراف معياري 0.94 ومنه يمكن الحكم على ان مصادر الخطر الجبائي محققة بالمؤسسات محل الدراسة.

-العبارة رقم (01):أن المتوسط الحسابي 2.5 والانحراف المعياري 1.2432الاتجاه غير موافق أي انهم لا يطلعون بالاستمرار على كل ما هو جديد فيما يتعلق بالقوانين الجبائية

-العبارة(02): والمتوسط الحسابي: 2.250 والانحراف المعياري1.2881الاتجاه غير موافق،نستنتج انهم لا يجدون كل قوانين الجبائية واضحة ولا تحتاج الي تفسير.

-العبارة(03):فان المتوسط الحسابي: 2.583 والانحراف المعياري: 1.1645 الاتجاه: غير موافق ان المكلف بالجباية لا يستفيد من تكوين باستمرار.

-العبارة(04): نلاحظ ان المتوسط الحسابي2.333 و الانحراف المعياري:1.0731 والاتجاه: غير موافق أن الإدارة الضريبية لا تشرح القوانين الضريبة للمؤسسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

وعلى ضوء هذه الدراسة ومما تم الوصول اليه من نتائج يمكننا استخلاص ما يلي:

*توظيف أعوان مختصين في الجباية يؤدي الي تفادي العقوبات وتحقيق الأمن الجبائي

*يتحقق الانتظام لضريبي للمؤسسة استفادتها من الامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع راجع لكفاءة المسير الجبائي وهذا ما يعكس صورة حقيقية تجسد علاقة المؤسسة بالإدارة الضريبية

*التحكم في الخطر الجبائي بتقليص العبء الضريبي يعد من أولويات التسيير الجبائي بجعل المؤسسة في وضعية قانونية تجاه الإدارة الضريبية

*نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية لا تولي اهتمام بالتسيير الجبائي كما انها تتعرض للخطر الجبائي.

خاتمة

في الاخير يمكن القول أن الخطر الجبائي واحد من اهم الاخطار التي تهدد المؤسسة، حيث يؤدي وقوعه الى تكبد المؤسسة تكاليف اضافية هي في غنى عنها خاصة في ظل محيط شديد التغير، وهذا التغير الشديد افرز منافسة شرسة حتمت على المؤسسات الكفاح من اجل البقاء. لذلك فان التكاليف الاضافية الناتجة عن الاخطار الجبائية قد توصل المؤسسة الى الانهيار. لذلك بات تسيير تلك الاخطار ضرورة وجب على المؤسسة الانتباه اليها اذا ما ارادت البقاء. ويعد تجنب الخطر الجبائي اليوم غاية ادارة العامل الجبائي اليوم بالمؤسسة في اطار مايطلق عليه اليوم بالتسيير الجبائي الذي يهتم باستغلال المزايا الجبائية الممنوحة مع عدم الوقوع في الاخطاء الجبائية. ولكل الاسباب السالفة الذكر يندرج اليوم تحت مفهوم التسيير الجبائي مايعرف بتسيير الخطر الجبائي الذي يهدف الى سد مصادر الخطر الجبائي المتعددة، حيث منها ماهو ناتج عن المؤسسة نفسها واخرى خارج نطاقها، ويمكن تلخيصها في ضعف التسيير من جهة وتعقد النظام الجبائي من جهة اخرى كما يمكن اضافة غياب الدور الذي قد تلعبه الادارة الضريبية في نشر الوعي والوضوح حول كل ما يتعلق بالجباية للمؤسسة.

وقد كشفت الدراسة عن عدم وجود اهتمام كبير من طرف المؤسسات ببرج بوعريريج سواء للتسيير الجبائي او لتسيير الخطر الجبائي ماجعلها ارض خصبة للمخاطر الجبائية.

نتائج الدراسة:

-يعد تسيير الخطر الجبائي عاملا حاسما داعما لهدف البقاء والاستمرارية بالنسبة للمؤسسة.

-على مؤسسات برج بوعريريج بصفة خاصة والمؤسسات الوطنية بصفة عامة تطوير سبل الادارة بها من خلال الاهتمام بمفاتيح التطور والتي منها التسيير الجبائي.

-تسيير الخطر الجبائي يتطلب سد مصادره المتعددة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأول: لاتهتم أهم المؤسسات الناشطة ببرج بوعريريج في تسيير الخطر الجبائي: تم اثباتهاا من خلال الجانب التطبيقي من خلال تحليل اجابات افراد العينة والتي أظهرت أفراد ان العينة لا يولون أهمية كبيرة لتسيير الخطر الجبائي.

الفرضية الثانية: تحقق مصادر الخطر الجبائي: تم اثباتها من خلال الجانب التطبيقي حيث أظهرت نتائج الاستبيان أن المؤسسات محل الدراسة عرضة للخطر الجبائي من خلال ضعف التسيير وعدم مواكبتها لكل ماهو جديد فيما يتعلق بالنظام الجبائي.

افاق البحث:

*دراسة واقع التسيير الجبائي في المؤسسات الجزائرية.

قائمة المراجع

القوانين:

1. المادة 193، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2012.

الكتب:

1. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان–الأردن، 2007.
2. خالد وليد الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، الأردن، 2009.
3. عبد المجيد قدي،دراسات في علم الضرائب ، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011.
4. نائل محمد مومني، إدارة المخاطر المالية، دار مسير للنشر، عمان، 1999.
5. يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي علي مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية للطبعة، الجزائر، 2008.

الأطروحات والمذكرات:

1. محمد فلاح ، السياسة الجبائية –أهداف والأدوات – بالرجوع الي حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا ن في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006.
2. منى محمود ادلي، سياسة الحوافز الضريبية، واثارها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، مصر 2006.
3. حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة وجباية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.
4. راضية بن بزة، اثر الاستراتيجية الجبائية علي المؤسسات –قطاع الخدمات – دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SSA) المديرية الجهوية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

5. زواشالحواسى، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقي الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14-15أفريل 2009.
6. لطيفة غولة، الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية تنولت عينة من المؤسسات الاقتصادية بورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
7. نبيلة هبته تسيير الخيارات الجبائية في المؤسسات الجبائية : حالة مؤسسة نفطال حاسي مسعود ،مذكرة ماستر، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

المجلات والملتقيات:

1. عباسي صابر، شعوبي محمد فوزي، اثرالتسيير الجبائي علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
2. فرحات بومدين يوسف، الأخطار ونماذج إدارتها في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، أيام 25-26نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008.

الملاحق

Statistiques

		الجنس	السن	المستوى_التعليمي	الخبرة
N	Valide	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 25 - 30 سنة	3	25,0	25,0	25,0
	من 31 - 34 سنة	3	25,0	25,0	50,0
	أكبر من 35 سنة	6	50,0	50,0	100,0
	Total	12	100,0	100,0	

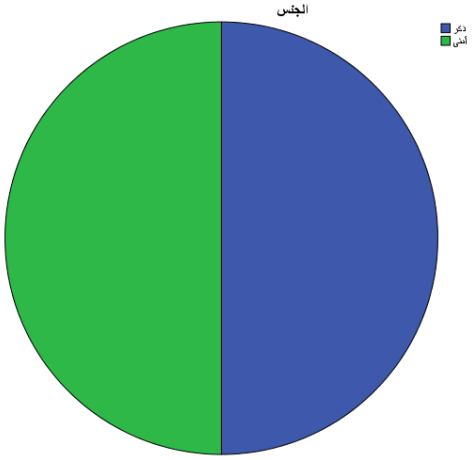

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 25 - 30 سنة	3	25,0	25,0	25,0
	من 31 - 34 سنة	3	25,0	25,0	50,0
	أكبر من 35 سنة	6	50,0	50,0	100,0
	Total	12	100,0	100,0	

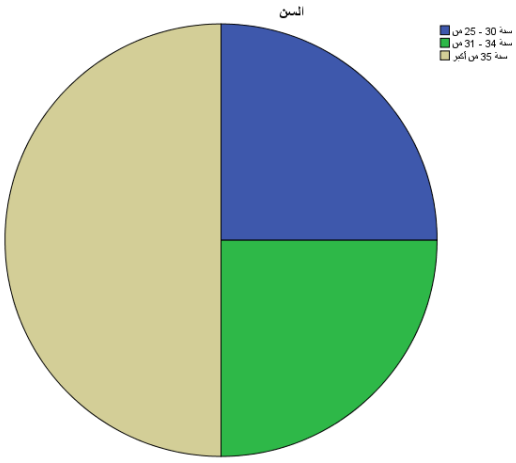

المستوى_التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	4	33,3	33,3	33,3
	ماستر	4	33,3	33,3	66,7
	دكتوراه	3	25,0	25,0	91,7
	أخرى	1	8,3	8,3	100,0
	Total	12	100,0	100,0	

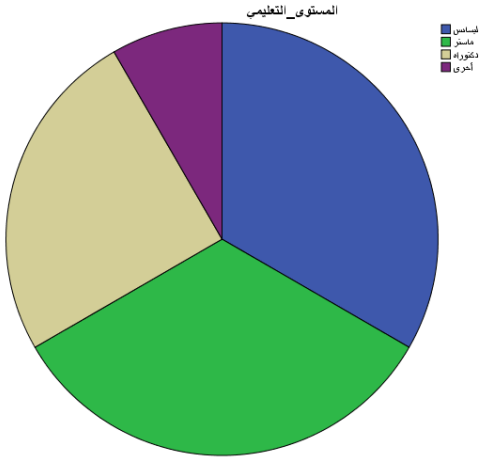

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 05 سنوات	5	41,7	41,7	41,7
	من 05 إلى 10 سنوات	3	25,0	25,0	66,7
	أكثر من 15 سنة	4	33,3	33,3	100,0
	Total	12	100,0	100,0	

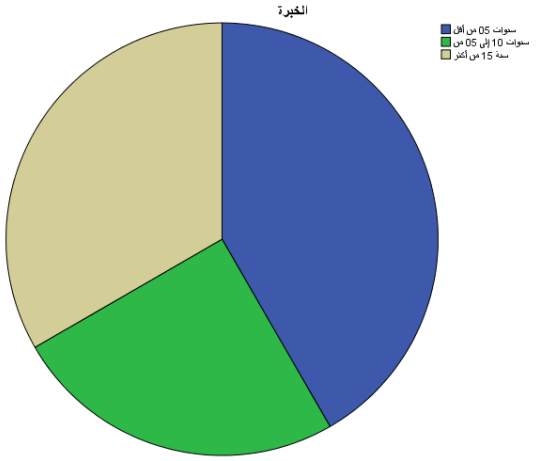

Fiabilité

Echelle : تقييم مصادر الخطر الجبائي بالمؤسسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,805	4

Echelle : الأهميةالمعطاة للتسيير الجبائي بالمؤسسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,932	11

Corrélations

		العبارة01_01	العبارة01_02	العبارة01_03	العبارة01_04	تقييم مصادر الخطر الجبائي بالمؤسسة
تقييم مصادر الخطر الجبائي بالمؤسسة	Corrélation de Pearson	,751**	,873**	,788**	,766**	1
	Sig. (bilatérale)	,005	,000	,002	,004	
	N	12	12	12	12	12

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

العبارة_02_01	العبارة_02_02	العبارة_02_03	العبارة_02_04	العبارة_02_05	العبارة_02_06	العبارة_02_07	العبارة_02_08	العبارة_02_09
,680*	,905**	,862**	constante.[b]	,875**	,816**	,960**	,879**	,875**
,015	,000	,000		,000	,001	,000	,000	,000
12	12	12	12	12	12	12	12	12

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	
العبارة01_01	12	2,500	1,2432	غير موافق
العبارة01_02	12	2,250	1,2881	غير موافق
العبارة01_03	12	2,583	1,1645	غير موافق
العبارة01_04	12	2,333	1,0731	غير موافق
العبارة_02_01	12	2,500	1,0000	غير موافق
العبارة_02_02	12	2,333	,8876	غير موافق
العبارة_02_03	12	2,417	1,1645	غير موافق
العبارة_02_04	12	4,000	0,0000	موافق
العبارة_02_05	12	2,333	1,4355	غير موافق
العبارة_02_06	12	2,667	1,0731	غير موافق
العبارة_02_07	12	1,583	1,3790	غير موافق بشدة
العبارة_02_08	12	2,583	1,0836	غير موافق
العبارة_02_09	12	2,417	,9003	غير موافق
العبارة_02_10	12	4,083	,2887	موافق
العبارة_02_11	12	2,583	1,2401	غير موافق
N valide (liste)	12			

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تقييم مصادر الخطر الجبائي بالمؤسسة	12	2,4167	,94948
الأهمية المعطاة للتسيير الجبائي بالمؤسسة	12	2,6818	,80242
N valide (liste)	12		

غير موافق

محايد